

Distr.: General
26 April 2005
Arabic
Original: English



التقرير الخامس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٦٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد أشرت في تقريره الرابع والعشرين عن البعثة المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/965) إلى اعترامي أن أقدم إلى مجلس الأمن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تقريرا عن تطبيق المعايير المرجعية التي وضعها المجلس في قراره ١٥٣٧ (٢٠٠٤)، للوجود المتبقي للبعثة، مشفوعا بتقييم آخر للحالة الأمنية في البلد وما يمكن تقديمه من توصيات في هذا الصدد. وقد قامت بعثة تقييم مشتركة بين الإدارات بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة سيراليون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آذار/مارس لتقييم المعايير المرجعية وجمع المعلومات اللازمة لإعداد تلك التوصيات. وترد النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم، إضافة إلى توصياتي بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، واستمرار وجود الأمم المتحدة في سيراليون بعد انسحاب تلك البعثة في الفروع الثاني والتاسع والعاشر والحادي عشر من هذا التقرير. كما يقدم التقرير معلومات مستكملة بشأن التطورات الرئيسية التي استجرت على عملية توطيد السلام في سيراليون منذ تقريره السابق.

ثانيا - بعثة التقييم

٢ - تألفت بعثة التقييم من ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقام الفريق بتقييم التقدم المحرز في بلوغ المعايير المرجعية التي وضعها مجلس الأمن، وتشمل: (أ) تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة

سيراليون على المحافظة على الأمن والاستقرار بفعالية في جميع أنحاء البلد؛ (ب) توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون؛ (ج) توطيد نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في جميع أنحاء ذلك البلد.

٣ - كما قامت البعثة بتقييم الحالة الأمنية في سيراليون، فضلا عن الجوانب الهامة الأخرى لعملية توطيد السلام والانتعاش الوطني عموما. واجتمع الفريق مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة في عملية السلام من السيراليونيين والدوليين. كما قام بزيارة عدة أنحاء في البلد. وقد استقبل الرئيس أحمد تيجان كبه ونائب الرئيس سولومون بيريووا البعثة في اجتماعين منفصلين وطرحا تقييميهما للحالة عموما في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن رأي الحكومة في سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإمكانية إنشاء وجود للأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة. وترد النتائج التي توصلت إليها البعثة في الفرعين ألف وباء أدناه.

ألف - وضع الوجود المتبقي للبعثة

٤ - بنهاية شباط/فبراير، كانت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد أكملت التحول إلى وجودها المتبقي في سيراليون المؤلف من ٣٢٥٠ من الأفراد، و ١٤١ من المراقبين العسكريين، و ٨٠ من أفراد الشرطة المدنية (للاطلاع على القوام الحالي للقوة، انظر مرفق هذا التقرير). ولكي تتمكن القوة من القيام بالمهام التي كُلفت بها والواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٦٢ (٢٠٠٤)، فإن القوة، التي تتألف حاليا من ثلاث كتائب مشاة ووحدات دعم، تتوزع على النحو التالي: كتيبة نيجيرية في فريتاون، وكتيبة باكستانية في كينياما، وكتيبة غانية في بو. أما وحدات الدعم فتتمركز في فريتاون.

باء - التقدم المحرز في بلوغ المعايير المرجعية

٥ - أحرزت حكومة سيراليون، بدعم من البعثة، والشركاء الشائين والمتعددي الأطراف الآخرين، تقدما كبيرا في تطبيق المعايير المرجعية. والحالة في البلد هادئة ومستقرة منذ تقريره الأخير. ولم تقع أية حوادث أمنية تتطلب قيام البعثة بدعم قوات أمن سيراليون منذ أن سلمت البعثة المسؤولية الرئيسية عن الأمن في البلد إلى الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد قامت البعثة بدور داعم منذ بدأت التركيز على مساعدة قوات الأمن في القيام بدوريات أمنية على الحدود، والاضطلاع بمشاريع للنقل والبناء لتحسين حالة الشكناك والهيكل الأساسية الأخرى، وتنفيذ دورات تدريبية لأفراد القوات المسلحة، بما في ذلك دورات

مجالات قيادة المركبات. وفي اللوجستيات وصيانة المركبات وتكنولوجيا المعلومات والإشارات.

٦ - ومع ذلك، فما زال هناك بعض أوجه القصور الرئيسية في عدد من المجالات، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الأمن. وما زال هناك أيضا الكثير الذي يتعين عمله لزيادة توطيد إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد والاستعادة سيطرة الحكومة تماما على أنشطة استخراج الماس على نحو ما يرد وصفه في الفقرات ٧ إلى ٢٥ أدناه.

١ - تعزيز قدرة قطاع الأمن في سيراليون

٧ - خلال المناقشات التي جرت مع فريق التقييم، ذكر الرئيس كبه ونائب الرئيس بيروا ووزراء الحكومة المعنيون ورؤساء وكالات الأمن أن الحكومة مصممة على مواصلة تعزيز قدرة قطاع الأمن من أجل المحافظة بفعالية على الأمن الخارجي والداخلي للبلد.

٨ - وقد واصلت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون بناء قدراتها في مجال العمليات، بدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، الذي تقوده المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. كما واصلت الحكومة، بدعم من الفريق العسكري السالف الذكر، اضطلاعها ببرنامج طارئ يهدف إلى تعزيز قدرة القوات المسلحة على التعامل بفعالية مع الأخطار التي تهدد الأمن الخارجي ولدعم الشرطة في المحافظة على القانون والنظام. ويتضمن هذا البرنامج، الذي أنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٣، نشر ثلاثة ألوية للقوات المسلحة في المقاطعات ومناطق الحدود؛ ومواصلة إعادة تشكيل القوات المسلحة، بغية خفض قوامها من المستوى الحالي البالغ نحو ١٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين إلى المستوى المستهدف البالغ ١٠ ٥٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٠٧. ويأتي إنشاء لجان للأمن والاستخبارات على المستوى الوطني، المعروفة باسم اللجان الأمنية للمقاطعات والمناطق، وهي توفر إطارا للتعاون بين شرطة سيراليون، والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، والسلطات المحلية، بشأن مسائل الأمن على صعيد المناطق والمقاطعات، وبناء ثكنات للقوات في المقاطعات ومناطق الحدود، في إطار برنامج يسمى عملية بيبو ليشكل جزءا لا يتجزأ من البرنامج. ومن المتوقع أن يواصل الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب عملياته في سيراليون لغاية عام ٢٠١٠ على أقل تقدير.

٩ - إلا أن الرئيس كبه ونائب الرئيس بيروا، وكذلك كبار المسؤولين في وزارة الدفاع، والقوات المسلحة، والفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، والبعثة، أبلغوا البعثة بأن برنامج إعداد القوات المسلحة كي تضطلع بفعالية بمسؤولية حفظ الأمن الخارجي في البلد ما زال متأخرا عن مواعده. وعلاوة على ذلك، فإن العجز في مجال العمليات الذي تعاني منه

القوات المسلحة، بما في ذلك النقص الخطير في معدات الاتصالات ومرافق الإيواء، تتسبب بصفة خاصة في تعطيل الفعالية التشغيلية لتلك القوات. وقد تباطأت عملية بيبو وتم تغيير مفهومها بحيث أعطيت الأولوية لإنشاء ثكنات في موقعي بوجيهون وكيلاهون. ومن المتوقع أن يتسع كل من هذين الموقعين لـ ٦٠٠ فرد وسينتهي العمل فيهما في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبعد ذلك، يستمر البناء في خمسة مواقع أخرى لينتهي العمل فيها بحلول عام ٢٠١٠. وأبلغت بعثة التقييم بما تعترم حكومة المملكة المتحدة تقديمه في وقت لاحق من هذا العام من معدات للاتصالات، مما سيساعد على تخفيف حدة العجز.

١٠ - وقد سرّني أن ألاحظ أنه بعد أن وجهت رسالتي المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى المانحين المحتملين التي ناشدتهم فيها تقديم مساعدات إلى حكومة سيراليون فيما يتعلق بتوفير المعدات اللازمة على نحو عاجل للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، قُدم عدد من الهبات وإن كان يتعين الوفاء ببعض التعهدات الأخرى. وكان من بينها هبة مقدمة من حكومة سويسرا تتألف من ٢٦٠ شاحنة متنوعة. كما أعلنت حكومة هولندا اعترامها بتقديم مليوني يورو لشراء مركبات. ومن شأن هذه المبادرات السخية أن تساعد بالتأكيد على تحسين أسطول النقل التابع للقوات المسلحة، الذي يكاد يكون غير صالح للتشغيل في الوقت الحالي. ومن المتوقع أيضا أن يبدأ قريبا بناء أماكن إيواء تتألف من نحو ٤٠٠ وحدة من غرفة واحدة. ومرافق مشتركة في معسكر تدريب القوات المسلحة بالقرب من فريتاون، وذلك بمساعدة حكومة الهند. وعلاوة على ذلك، أُبلغ فريق التقييم أيضا باعترام الولايات المتحدة تقديم ثلاثة زوارق دورية ساحلية واعترام جمهورية الصين الشعبية تقديم زورق واحد. ومع ذلك، ستظل هناك أوجه نقص خطيرة، مما دفعني إلى أن أبعث برسالة أخرى في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ أناشد فيها المانحين المحتملين مرة أخرى النظر في تقديم مساعدات القوات المسلحة، وبالتحديد في مجال معدات الاتصالات وأماكن الإيواء.

١١ - وتواصل القوات المسلحة وقوات الشرطة لجمهورية سيراليون القيام بدوريات مشتركة، يتم الاضطلاع بها حاليا دون أي دعم تشغيلي من جانب البعثة. وقد أجريت بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الاضطلاع بمناورة للأمن الوطني بشأن القيادة والسيطرة على المستوى الاستراتيجي ومستوى العمليات، شارك فيها الرئيس كبة ومجلس الأمن الوطني، فضلا عن كبار قيادات القوات المسلحة والشرطة لجمهورية سيراليون. ومن المقرر إجراء مناورة أخرى في أوائل أيار/مايو للتركيز على القيادة التفصيلية للعمليات، بما في ذلك إنشاء مركز عمليات مشترك بين الشرطة والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

١٢ - وقد حققت شرطة سيراليون تحسينات ملحوظة في أدائها فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن الداخلي بدعم من البرنامج الإنمائي، وعنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة، وفريق التدريب التابع لمشروع الكومنولث للسلامة والأمن. ويبلغ قوام قوة الشرطة حاليا نحو ٨ ٢٠٠ فرد ويتوقع أن يصل إلى نحو ٨ ٦٠٠ فرد بحلول أيار/مايو.

١٣ - وقد تم بناء فصول دراسية وأماكن للمبيت في معهد إعداد الشرطة في هيسنينغز، بالقرب من فريتاون، بتمويل من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أتاح زيادة عدد المبحدين لكل مجموعة من المتدربين من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ فرد. إلا أن الحكومة لم توفر التمويل المطلوب لتدريب هذا العدد الزائد من المبحدين. ونظرا لهذا العجز، لا يتوقع الوفاء بالمعيار المرجعي المتمثل في تدريب ٩ ٥٠٠ من ضباط الشرطة في سيراليون بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى أماكن للإقامة في المقاطعات يعوق على نحو خطير الاستمرار في نشر الشرطة في جميع أنحاء البلد.

١٤ - وتواصل بعثة سيراليون ضمان الاضطلاع بجهود منسقة من أجل تعزيز وبناء قدرة شرطة سيراليون من خلال التدريب المتخصص أثناء الخدمة وإعداد أدلة التدريب. وقد تلقى برنامج التدريب أثناء الخدمة دفعة بإنشاء وتحديد مراكز تدريبية إقليمية في بو وكينينا وماكيندي، بتمويل من البرنامج الإنمائي. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، استفاد ٧٢٩ من ضباط الشرطة من برنامج موجه نحو أفراد الإدارة الوسطى للشرطة. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ١٠٩ من ضباط التدريب الميداني، الذين سيتولون أنشطة التدريب بعد انسحاب البعثة، كما تم تدريب نحو ١٥٠ من معلمي التدريب. ويجري أيضا تدريب ضباط للعمل في وحدة المعادن الثمينة التابعة لشرطة سيراليون. ويكفل التدريب أثناء الخدمة للضباط في عدد من المناطق الرئيسية لعمل الشرطة.

١٥ - وبالرغم من العجز اللوجستي المشار إليه أعلاه، فإن قدرة شرطة سيراليون على التخطيط وتنفيذ عمليات أمنية، قدرة آخذة في التحسن تدريجيا. وقد تمكنت الشرطة من احتواء المظاهرات التي قام بها طلاب الجامعة في فريتاون في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس، وأسفرت عن وقوع بعض أحداث العنف في المدينة، فضلا عن احتواء الإضراب الذي وقع في وقت سابق بزعماء مؤتمر العمال في سيراليون، دون الحصول على مساعدة داعمة في كلتا الحالتين في موقع الحادثين من البعثة أو دعم من القوات المسلحة، باستثناء ما قدمته البعثة من وقود لدعم عمليات الشرطة. إلا أن هذين الحادثين أبرزتا بعض جوانب القصور الخطيرة في هيكل القيادة والسيطرة للشرطة وفي اتصالها بمكتب الأمن الوطني. وتعمل الحكومة حاليا على تلافي هذا القصور.

١٦ - وقد واصل مكتب الأمن الوطني تحسين فعاليته وقدرته على جمع المعلومات الاستخبارية. ويعقد مكتب الأمن الوطني، بالاشتراك مع مجلس الأمن الوطني وفريقه التنسيق، اجتماعات منتظمة لمعالجة القضايا الأمنية. بيد أن فعالية هذه الهياكل الأمنية المركزية يعوقها محدودية الموارد. وقد أدى نشر منسقي الأمن الإقليميين إلى تعزيز إدارة اللجان الأمنية على صعيد المناطق والمقاطعات. إلا أن قدرتها على أداء وظائفها بفعالية يعوقها بدورها الافتقار إلى وسائل الاتصال والانتقال بين المناطق وعواصم المقاطعات وفريتاون. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر بعض المتحاورين الدوليين لبعثة التقييم أن من أسباب عرقلة تحسين قدرة قطاع الأمن ما يتمثل في افتقار الحكومة إلى الإدارة المالية الاستراتيجية.

١٧ - وثمة حاجة أيضا إلى تقييم عملية تعزيز قدرة قطاع الأمن في سيراليون في ضوء الحالة الأمنية الهشة في المنطقة دون الإقليمية لحوض نهر مانو الأوسع نطاقا، التي تشمل كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون. وهناك احتمال لانتشار أثر المخاطر إذا ما زادت التوترات في ليبيريا فيما يتصل بالانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، فإن الانتكاسات في عملية السلام في كوت ديفوار أو احتمالات عدم الاستقرار في غينيا، وكذلك قضية النزاع الإقليمي التي لم تحل بين غينيا وسيراليون بشأن قرية ينغا الحدودية في الجزء الشرقي من البلد، يمكن أن تشكل تهديدات أمنية محتملة لسيراليون. ومع ذلك، يظل من المسلم به عموما أنه لا توجد في الوقت الحالي أي تهديدات خارجية رئيسية لأمن سيراليون.

١٨ - وفي الاجتماعات التي عقدت مع بعثة التقييم، ذكر الرئيس كبه ونائب الرئيس بيريو وكبار مسؤولي الأمن المعنيون أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في نهاية حزيران/يونيه عند انتهاء ولايتها الحالية سيكون أمرا سابقا لأوانه. إلا أنهم يرون أنه بنهاية عام ٢٠٠٥، سيكون من المتوقع أن يكون باستطاعة قطاع الأمن الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن الأمن في البلد، وذلك رهنا بتوفير المساعدات التي تشتد الحاجة إليها في الوقت المناسب. ولم يطلب الرئيس ولا نائبه استمرار البعثة لغاية عام ٢٠٠٦.

٢ - توطيد سلطة الدولة

١٩ - واصلت حكومة سيراليون توطيد سلطتها في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق حققت عملية اللامركزية التي ترسم إطارا لنقل السلطة والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية مزيدا من التقدم. وقامت وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ووزارة الحكومة المحلية وتنمية المجتمع المحلي، بدعمها في ذلك البنك الدولي، بتنفيذ برامج للتدريب وبناء القدرات لأعضاء المجالس المحلية المنتخبة في أيار/مايو ٢٠٠٤. ورغم أن

المجالس تقوم بأعمالها حاليا إلا أن افتقارها إلى الموظفين المؤهلين وإلى التمويل والإمكانات اللوجستية والبنى الأساسية يشكل عائقا هاما يجد من قدرتها على تقديم الخدمات للسكان.

٢٠ - ويتم كذلك توطيد السلطة القضائية تدريجيا ولكن بخطى وئيدة. وقد تم مؤخرا تعزيز الإدارة القضائية على مستوى المحاكم العرفية في مشيخات القبائل من خلال تعيين ما يزيد على ٢٠٠ رئيس محكمة عرفية على الصعيد الوطني. وهناك محكمة واحدة على الأقل لقضاة الصلح تؤدي مهامها في كل من المقاطعات الإدارية الاثني عشرة، برغم أنه لا يوجد حاليا سوى خمسة قضاة مقيمين. وكحل مؤقت جرى تعيين قضاة للصلح وتوزيعهم على كل مقاطعة كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة لتنفيذ برنامج لتحسين مستوى مكافآت القضاة بهدف زيادة توظيفهم. كما يؤدي المسؤولون الحكوميون من الوزارات الرئيسية عملهم في جميع المقاطعات الإدارية الاثني عشرة، وقد أسهم وجود قوات الشرطة بصورة متزايدة في تحسين قدرة الحكومة على المحافظة على القانون والنظام.

٢١ - على أن ضعف السلطة القضائية وإقامة العدالة ما زال مبعث قلق عميق. فعلى الرغم من إنشاء مباني المحاكم ومرافق السجون أو ترميمها في جميع أنحاء البلد، إلا أن التقدم المحرز كان بطيئا في معالجة عدد من المشاكل كالتأخر غير المبرر في سير المحاكمات وفي إصدار الأحكام وعدم توافر الموظفين القضائيين. ومما زاد من حدة هذه المشاكل الافتقار إلى الآراء الفقهية القانونية الصادرة عن المحكمة العليا وإلى القوانين التنظيمية الوطنية. وعلى الرغم من أن وزارة التنمية الدولية البريطانية قد خصصت ما يربو على ٢٥ مليون جنيه استرليني لبرنامج يتعلق بإصلاح قطاع القضاء إلا أن التقدم كان بطيئا من حيث اتباع نهج شامل في معالجة هذه المشاكل، بما في ذلك المساعدة القانونية وكذلك الآليات التقليدية والبديلة لحل المنازعات.

٢٢ - وقد أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في إحكام سيطرتها على قطاع استخراج الماس. وأصدرت ٢٣٠٠ ترخيص للتنقيب عن الماس في عام ٢٠٠٤ مقابل ٨٠٠ ترخيص في عام ٢٠٠١. وارتفعت صادرات الماس الرسمية من ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٧ مليون دولار في ٢٠٠٤، ويعود ذلك في المقام الأول إلى التدابير المتعددة التي اتخذتها الحكومة للحد من التنقيب غير المشروع، ومن بينها تنفيذ مخطط عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وقد لاحظت بعثة استعراض عملية كيمبرلي، التي زارت سيراليون من ٢٠ إلى ٢٧ شباط/فبراير، تقدما ملحوظا في تنفيذ المخطط المذكور في سيراليون. بيد أن البعثة أعربت

عن قلقها أيضا حيال التحديات التي ما زالت ماثلة في مجال القدرة على الرصد والإنفاذ وكذلك في ميدان تنظيم قطاع الماس.

٢٣ - وتتخذ الحكومة حاليا مزيدا من التدابير لتنفيذ السياسة الأساسية للمعادن التي سبق اعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وتسعى إلى إيجاد إطار قانوني وضريبي ومؤسسي لتنمية ثروة البلاد المعدنية والحيلولة دون استخدام الموارد الطبيعية لتمويل الصراعات وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة. كما اتخذت خطوات إضافية لتنفيذ قانون المعادن لعام ١٩٩٤، من بينها فرض عقوبات أشد على الحيازة غير المشروعة للماس وتهريبه.

٢٤ - وبدعم من وزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري حاليا إنشاء نظام وطني للتسجيل العقاري لكي ييسر حل الخلافات بشأن حقوق التنقيب وحدود وحدات التقسيم الإداري للأراضي ومواقع التنقيب، كما سيسهم في إيجاد بيئة مواتية لتوظيف الاستثمارات الخاصة في قطاع الماس. وبالإضافة إلى ذلك استمرت اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالماس في تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين تسيير قطاع الماس وتنميته. كما أن صندوق تنمية المجتمعات المحلية في مناطق الماس الذي يوفر للمناطق التي يجري فيها التنقيب نسبة من الأموال المتأتية عن الضريبة المفروضة على تصدير الماس وهي ٣ في المائة يدعم بدوره أعمال التنمية في هذه المناطق.

٢٥ - وبالرغم مما أحرز من تقدم فإن قطاع الماس ما زال يواجه العديد من التحديات الخطيرة. وطبقا للاستطلاعات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مواقع التنقيب، ما زالت أكثر من ٥٠ في المائة من عمليات استخراج الماس غير مرخصة، كما يفاد باستمرار عمليات تهريب جسيم وغير مشروع للماس. وفي حين عمدت الحكومة إلى نشر مراقبين في أهم مناطق استخراج الماس في البلد، فإن كفاءتهم ما برحت محدودة نظرا لافتقارهم إلى وسائل النقل وغير ذلك من العوائق اللوجستية، بالإضافة إلى مشكلة الفساد. وبالتالي فهناك حاجة لأن تحرز الحكومة مزيدا من التقدم، وأن تجدر الإشارة إلى أن ضمان السيطرة الفعلية على استخراج الماس عملية طويلة الأمد تستدعي مشاركة حثيثة من جانب المجتمعات المحلية إضافة إلى دعم دولي مستمر.

٣ - تعزيز انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

٢٦ - في نهاية شهر نيسان/أبريل، بلغ قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ١٤ ٨٥١ من الأفراد العسكريين. بمن في ذلك ١٩٢ مراقبا عسكريا. وتتوزع القوات على جميع أنحاء البلد ولها مراكز قطاعية في منروفيا وبارنغا وتومانبورغ وزويدرو. وتواصل قوات البعثة توفير الأمن على المعابر الحدودية وتقوم بدوريات جوية ودوريات راكبة وراجلة على الحدود.

كما تشارك في عمليات التطويق والبحث وفي جمع الأسلحة وتدميرها. ويضاف إلى ذلك ١٠٠٠ ضابط من شرطة الأمم المتحدة المدنية الذين ينتشرون حاليا في مواقع مختلفة في البلد، فضلا عن أربع وحدات من تشكيلات الشرطة تُرابط في منروفيا وبوكانان وبارنغا.

٢٧ - وتتولى الوحدة الباكستانية المتمركزة في تومانبورغ ضمان الأمن على الجانب الليبري من الحدود مع سيراليون. كما جرى نشر كتيبة من المشاة الباكستانيين في إقليم لوفيا، فيما تنتشر كتيبة من المشاة النامبيين في مقاطعة غراندي كيب ماونت. وتعد وحدات بعثتي الأمم المتحدة في سيراليون وليبريا اجتماعات اتصال منتظمة على معبري الحدود الرئيسيين عند جسر جنديما في الجنوب وبويدو في الشمال، ويحضرها ممثلون عن سلطات سيراليون وليبريا. كما تقوم هذه الوحدات بأنشطة اتصال أخرى، وتنسق البعثتان تنفيذ دوريات جوية منتظمة. وقد أبلغت سلطات سيراليون بعثة التقييم بأن نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المناطق المتاخمة لسيراليون قد أسفر عن انخفاض ملموس في الأنشطة غير المشروعة التي تتم عبر الحدود كما أسهم في تحسين أمن الحدود. وأفاد ممثلو قطاع الأمن في سيراليون بأن هذه النتائج قد أتاحت إجراء خفض لعدد مواقع انتشار القوات المسلحة النظامية في سيراليون في المنطقة الشرقية المتاخمة لليبريا.

ثالثا - الجوانب الإقليمية

٢٨ - عقدت قمة اتحاد نهر مانو في بلدة كواندو الحدودية بسيراليون في ٢٠ شباط/فبراير، وتعهد خلالها كل من زعماء غينيا وليبريا وسيراليون بالعمل سوية وعلى نحو وثيق لتشجيع السلام والأمن الإقليميين وتحسين التعاون التجاري والاقتصادي.

٢٩ - وفي تطور إيجابي، وقّعت حكومتا سيراليون وليبريا في ٢٤ آذار/مارس مذكرة تفاهم بشأن إعادة المتبادلة للوطن للمقاتلين السابقين. وتبعاً لذلك تم ترحيل ٣٨٧ مقاتلا ليبريا سابقا إلى ليبيريا في نيسان/أبريل مما أوصل هذه العملية إلى نهايتها.

٣٠ - وفي غضون ذلك، تم التشديد مرارا أمام بعثة التقييم على أهمية مبادرة حكومتي سيراليون وغينيا إلى اتخاذ خطوات ملموسة لحل مشكلة قرية ينغا الحدودية. وفي حادثة وقعت في المنطقة بتاريخ ٢٦ آذار/مارس، قامت القوات المسلحة الغينية باحتجاز فريق من المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمدة ست ساعات قرب ينغا قبل أن يطلق سراحهم. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وخلال اجتماع في كوناكري، أصدر رئيسا البلدين بيانا أعادا فيه التأكيد على أن قرية ينغا تتبع لسيراليون. بيد أنه لم تتخذ حتى الآن أية خطوات واقعية لضمان التقيد بالاتفاق، بما في ذلك انسحاب القوات الغينية من

أراضي سيراليون ومن ثم ترسيم الحدود بين البلدين. ويضاف إلى ذلك أن العديد من تحاوروا مع بعثة التقييم ادّعوا أن العناصر المسلحة الغينية تمارس الزراعة في المنطقة.

التعاون بين البعثات

٣١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز علاقات التعاون فيما بينها. ففي ١١ آذار/مارس اجتمع رؤساء بعثات حفظ السلام الثلاث ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مدينة فريتاون للنظر في الوضع القائم على الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار وفي العمليات المشتركة بين البعثة في ليبيريا والعملية في كوت ديفوار وما آل إليه اجتماع قادة القوات الذي عقد في داكار في ٢٣ شباط/فبراير.

٣٢ - كما عقد ممثلو أفرقة الأمم المتحدة القطرية لبلدان اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار اجتماعهم الاستشاري الأول في فريتاون يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير، ويرمي هذا الاجتماع إلى وضع نهج منسق لمعالجة التحديات الرئيسية المشتركة التي تواجهها تلك المنطقة الفرعية. وقد تم الاتفاق على برنامج للتعاون بين هذه الأفرقة القطرية للتصدي للاتجار في الأسلحة الصغيرة والاتجار في البشر وغيرها من المسائل.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٣ - انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ العملية الرامية إلى دعم إعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم وقد بدأت عام ٢٠٠١. وفي تطور مرموق، تمت عودة، ٩٩١ ٢٧١ لاجئاً سيراليونياً، جاء ٥١٥ ١٩٠ منهم من غينيا و ٧٩ ٩١٥ من ليبيريا و ١ ٥٦١ من بلدان أخرى في المنطقة. وقد عاد ٤٩٧ ١٧٩ من هؤلاء اللاجئين بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيما عاد ٤٩٤ ٩٢ لاجئاً بوازع ذاتي. ويقدر أن ١٣ ٥٠٠ لاجئاً بقوا في البلاد التي لجأوا إليها إثر انتهاء العملية، ومن بينهم ١ ٨٢٥ لاجئاً في غينيا و ٣٦٨ ٢ لاجئاً في ليبيريا. وما زال في غينيا قرابة ٥٠٠ طفل غير مصحوبين بأحد بعد أن حيل بينهم وبين ذويهم. وخلال ٢٠٠٥ سوف تواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومتان المعنيتان في تقصي أثر العائلات ووضع ترتيبات للحضانة كي يتسنى لهؤلاء الأطفال العودة إلى موطنهم. وإنني لأهنئ جميع المنظمات الإنسانية المشاركة في هذا الإنجاز الهام المتمثل في المساعدة على عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

٣٤ - وسوف تحتتم مفاوضات شؤون اللاجئين برنامج أنشطة إعادة الإدماج في سيراليون في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤ تم تنفيذ ١٤٨٥ مشروعا صغيرا لدعم إعادة الإدماج أو مشاريع لتمكين المجتمعات المحلية في كيهلون وتونو وكامبيا وبيجيون، في إطار برنامج مشترك بين مفاوضات شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ويوجد حاليا قرابة ٥٠.٠٠٠ لاجئ ليبري يعيشون في ثمانية معسكرات في الجزء الشرقي من سيراليون. وستركز جهود المفاوضات خلال عام ٢٠٠٥ على تسهيل عودة ما يقرب من ١٤.٠٠٠ لاجئ ليبري يتوقع أن يعودوا إلى ديارهم.

٣٥ - وقام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ما يقرب من ٨٧١ طنا من السلع الغذائية على ٢٨٨ ٩٩٣ مستفيدا منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبالرغم من أن سيراليون تتمتع بموارد زراعية حافلة، إلا أن عشر سنوات من الحرب الأهلية قللت من حالة الأمن الغذائي لهذا البلد. لقد ازداد إنتاج الأرز غير المقشور، وهو المحصول الغذائي الأساسي، بنسبة ٢٠ في المائة خلال العامين الماضيين، لكنه بلغ ٥٠ في المائة فقط من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب. كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة البطالة وانخفاض الدخل عموما، أدى إلى الحد من إمكانيات حصول السكان على الغذاء، ولا سيما القطاعات الأكثر ضعفا من المجتمع، بمن فيهم النساء والأطفال. أما نمو الزراعة والتجارة فما زالت تعيقه شبكات الطرق السيئة. وبالتالي فإن الحاجة إلى التدخلات الإنسانية، على غرار برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الزراعة التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، ما زالت قائمة لتنفيذ أعمال إصلاح الطرق والجسور وغيرها من البنى الأساسية ذات الأهمية الحيوية لتعزيز الأمن الغذائي. وتعمل أفرقة الدعم المرحلي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة لتحديد الاحتياجات والأولويات، ولضمان تماشي أنشطة الإغاثة مع البرامج الطويلة الأجل التي تنفذها القطاعات المعنية بالتنمية.

٣٦ - وفي قطاع التعليم، ارتفعت مستويات الالتحاق بالدراسة من ٦٥٩ ٥٠٣ طلاب خلال السنة الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١ ٠٩٢ ٧٢١ طالبا في ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وتؤدي ٥٠ في المائة من المدارس الابتدائية مهامها حاليا، لكنها تعمل غالبا في ظروف سيئة للغاية. لذا فإن إعادة تأهيل المدارس أولوية أساسية. وتقدم اليونيسيف المساعدة في هذا المجال من خلال تهيئة سبل المأوى المؤقت وتوفير المواد التعليمية ودعم تدريب المعلمين أثناء الخدمة. يضاف إلى ذلك أن برنامج التعليم التكميلي السريع الخاص بالمدارس الابتدائية يطبق في مقاطعات عديدة وهو يتيح للأطفال الذين تتجاوز أعمارهم سن الدراسة أن يكملوا برنامجا مختصرا للمدرسة الابتدائية. كذلك تعمل اليونيسيف مع وزارة التعليم والمنظمات غير

الحكومية على إنشاء مدارس محلية تستوعب الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة حالياً البالغ عددهم ٣٧٥ ٠٠٠ طفلاً، بالإضافة إلى دعم المبادرات الأخرى في ميدان التعليم الابتدائي.

٣٧ - بيد أن هناك حاجات مهمة لا بد من تلبيتها في مجال الصحة. وفي هذا الصدد، يواصل برنامج اليونيسيف الصحي دعم جهود الحكومة من خلال المساهمة في إعادة تنشيط وحدات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز بناء قدرات مؤسسات الخدمات الصحية في المقاطعات. كما يجري حالياً تنفيذ أنشطة للتحصين الدوري والتكميلي. وتواصل البعثة أداء دورها في بناء القدرات المحلية على تشخيص الإصابة بحمى لاسا في سيراليون. وعلى نحو خاص تقيم البعثة علاقات عمل وثيقة مع منظمة الصحة العالمية لتطوير قدرة تشخيصية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك من خلال إنشاء مختبر طبي ملحق بمسشفى كينما العام وجناح حيوي خاص بحمى لاسا. ويعد إنشاء هذا المختبر جزءاً من الشبكة الأكبر المختصة بالمرض المذكور وتتولاها منظمة الصحة العالمية واتحاد نهر مانو، ويتوقع أن تضم مختبرات في سيراليون وغينيا وليبيريا. كما تأمل البعثة في سيراليون أن تسهم مساهمة ملموسة في إنجاز مختبر كينما في وقت لاحق من هذا العام.

خامسا - الانتعاش الاقتصادي

٣٨ - ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لسيراليون بنسبة ٧,٢ في عام ٢٠٠٤، مقابل ٦,٥ في عام ٢٠٠٣. ويعزى تحفيز هذا النمو الاقتصادي المطرد إلى الواردات الممولة من الجهات المانحة وإلى مشاريع التعمير وإعادة التأهيل على الصعيد الوطني والانتعاش الواسع في قطاع الزراعة، وزيادة الاستثمار في البلد. غير أن التضخم شهد ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٠٤ نظراً لارتفاع أسعار النفط والأرز، والتأخير في صرف المعونات وقصور التسويات الضريبية.

٣٩ - وطراً تحسُن على مالية الحكومة وتحصيل العائدات بصورة ملحوظة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤. غير أن الحكومة ما زالت تعتمد على مستوى مرتفع من الدعم المالي الخارجي حيث إن التمويل المقدم من الجهات المانحة يمثل ٥٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وفي ٣١ آذار/مارس، أعلن الرئيس كبه رسمياً انطلاق برنامج تجديد شركة سيراليون المحدودة للروتيل في مقاطعة مويامبا. ويتوقع أن تبدأ الشركة في أواخر عام ٢٠٠٥ عملياتها الكاملة التي ينتظر أن تعزز الإيرادات المتحصلة من العملات الأجنبية وتوفر فرص العمل لنحو ٩٠٠ من العاملين. ومن الضروري لاجتذاب الاستثمارات وتشجيع تنمية القطاع الخاص مواصلة إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الداعمة للاستثمار، من قبيل الكهرباء والطاقة والطرق والنقل، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولكن من المرجح أن يواجه

اطراد النمو الاقتصادي تحديات متزايدة في ظل الانخفاض التدريجي للمعونة المقدمة من الجهات المانحة لتلبية احتياجات فترة ما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم تدعو الحاجة الماسة إلى الاستثمار الداخلي، كما أن الاحتياجات من المعونة الطارئة لفترة ما بعد انتهاء الصراع تتطلب أن يتلوهما تقديم مساعدة طويلة الأجل من الجهات المانحة فضلا عن تنفيذ التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ولكفالة استقرار الأسعار، سيكون من الضروري مواصلة تقليل الحاجة إلى التمويل الداخلي لسد أوجه العجز الحكومي من خلال تخفيض الإنفاق المتكرر وانهاج سياسات ضريبية ونقدية سليمة.

٤٠ - ويجب تقييم النمو الاقتصادي المطرد الذي لوحظ خلال فترة الانتعاش بُعيد انتهاء الصراع في ضوء سياق يتسم بعمق الفقر وقسوته في سيراليون. فقد أشارت دراسة استقصائية متكاملة عن الأسر المعيشية أجراها مكتب إحصاءات سيراليون في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إلى أن ٧٠ في المائة من السكان في سيراليون لا يزالون يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

سادسا - حقوق الإنسان

٤١ - استمر التقدم صوب بناء القدرات الوطنية في مجال حماية ورصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها. فقد أنشئت في تسع مقاطعات من أصل اثني عشرة مقاطعة لجان لحقوق الإنسان تضم منظمات محلية لحقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية، إلى جانب الأفراد المعنيين. كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريب عدة منظمات محلية معنية بحقوق الإنسان ومناصرة للديمقراطية، وإضافة إلى موظفي بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، الذين يقومون بدورهم بتدريب المراقبين والناشطين في مجال حقوق الإنسان في أنحاء البلد.

٤٢ - على أن كثيرا من قضايا حقوق الإنسان الرئيسية التي أدت إلى الصراع في سيراليون أو تمخضت عنه ما زالت قائمة. ومع أنه لم تعد هناك انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي، فإن ثقافة احترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية لم ترسخ جذورها بعد رسوخا كاملا. وإذا كان التدريب على حقوق الإنسان وغيرها من جوانب الديمقراطية وسيادة القانون لصالح وكالات إنفاذ القانون قد أتاح انخفاضاً في حالات الإيذاء أو الإفلات من العقاب، فما زالت هناك حالات تجاهل لحقوق الإنسان الأساسية ولا سيما في المقاطعات. ولذا فستواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تنفيذ جميع البرامج القائمة الهادفة إلى تدريب موظفي إنفاذ القانون.

سابعاً - العدالة في المرحلة الانتقالية

٤٣ - أُنجزت لجنة الحقيقة والمصالحة ولايتها وقدمت تقريرها الختامي إلى الرئيس كبه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكانت اللجنة الوزارية التي أنشأتها الحكومة لصياغة "كتاب أبيض" رداً على التقرير قد أنهت عملها بمساعدة مفوضية حقوق الإنسان. غير أنه لم يصدر هذا الكتاب الأبيض، في حين ما زال يتعين على الحكومة أن تنشئ لجنة متابعة لرصد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. علماً بأن مفوضية حقوق الإنسان قدمت التمويل بغرض نشر التقرير وتبصير السكان بشأن نتائج اللجنة المذكورة وتوصياتها.

٤٤ - وتتواصل المحاكمات في المحكمة الخاصة لسيراليون. ورغم أن الرئيس السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة جوني بول كوروما، الذي وجّه إليه الاتهام، ما زال حراً طليقاً، فقد اتخذت المحكمة الخاصة خطوات فيما يتعلق بالرئيس الليبري السابق تشارلس تايلور. وفي عام ٢٠٠٣ أرسل أمين السجل طلبين إلى الحكومة النيجيرية التماساً لاتفاق بين المحكمة الخاصة وحكومة نيجيريا بشأن طرائق توقيف ونقل المطلوبين للمحكمة الخاصة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البرلمان الأوروبي اتخذ بالإجماع في ٢٤ شباط/فبراير قراراً يدعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية لتقديم تشارلس تايلور للمحكمة الخاصة.

٤٥ - وعلى إثر الزيارة التي قامت بها لجنة إدارة المحكمة الخاصة إلى فريتاون في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس، أجرى أمين السجل مشاورات مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كما اجتمع نائبه مع بعثة التقييم لتحديد الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمحكمة الخاصة بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وعلى أساس المناقشات التي دارت مع موظفي المحكمة الخاصة، جرى النظر في الخيارات التالية: توفير (أ) وحدة عسكرية للأمم المتحدة في حجم السرية أو وحدة تشكيل للشرطة تابعة للأمم المتحدة بحيث تكون إما وحدة قائمة بذاتها أو وحدة مقدمة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ (ب) وحدة مقدمة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ و (ج) دعم أممي مقدم من شركة أمن دولية خاصة.

٤٦ - وقد أوضحت المحكمة الخاصة لبعثة التقييم أن وحدة شرطة أو درك تابعة للأمم المتحدة هي الخيار المفضل لديها بالنظر إلى طبيعة المهام وإلى أن وحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة من شأنها أن تجد نظراء طبيعيين في شرطة سيراليون مما يهيئ سبل الأمن للمحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الخاصة لديها القدرة على تنظيم وإدارة وحدة الحماية بصورة مستقلة. غير أنها لا تملك حالياً التمويل اللازم لتحمل نفقات وحدة من هذا القبيل.

وتتشاور إدارة عمليات حفظ السلام بصورة وثيقة مع مكتب الشؤون القانونية بشأن جميع جوانب هذه القضية المهمة. وأعتزم تقديم توصيات إلى المجلس عن هذه المسألة في المستقبل القريب.

ثامنا - التحديات المقبلة: كفالة انتقال سلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء القدرات

٤٧ - رغم ما أحرز من تقدم في توطيد دعائم السلام في سيراليون، فما زالت الحالة العامة هشة. ومن الضروري زيادة ترسيخ الاستقرار النسبي السائد في البلد عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة بهدف معالجة الأسباب الجذرية للصراع وغرس ثقافة لحقوق الإنسان من خلال عمليات الرصد والإبلاغ وبناء القدرات الوطنية. فما زال تغشي الفقر والامية والتمييز ضد المرأة والفساد الإداري وانعدام المساءلة وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، مبعث قلق عميق. ويجب تعزيز الحكم الرشيد في إطار سيادة القانون، مع تشجيع الحوار السياسي تعزيزاً للمسيرة الديمقراطية الحالية ودوام السلام.

مواصلة الإصلاح السياسي والانتخابي

٤٨ - نجحت اللجنة الانتخابية الوطنية، بدعم دولي ملموس، في تنظيم انتخابات الحكم المحلي في عام ٢٠٠٤. غير أنه لم يحرز منذ ذلك الحين إلاّ تقدم محدود على مستوى الإصلاح الانتخابي. وما زال يتعين على الحكومة تسوية مسألة تعيين خلف مناسب للرئيس السابق للجنة الوطنية للانتخابات الذي قدم استقالته منذ سبعة أشهر. وفضلاً عن ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تشكيل اللجنة لكفالة استقلالها، ولا بشأن الالتزام المالي للحكومة لدعم الهيكل الجديد. ونظراً إلى أهمية وتعقيد المسائل المتصلة باللجنة الوطنية للانتخابات، فلا غنى عن التعجيل بإقامة شراكة بين اللجنة وبين الحكومة والجهات المانحة لكفالة إنجاز عملية الإصلاح الانتخابي دون مزيد من التأخير، مع تعزيز قدرة اللجنة على تنظيم الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٧.

٤٩ - وهناك موضوع آخر يستحق الاهتمام، وهو احتمال نشوء تعارض بين مجالس المحافظات المنتخبة حديثاً وبين سلطات شيوخ القبائل أو الزعماء التقليديين، ولا سيما بشأن السيطرة على الموارد المالية وتقاسمها مما قد يؤثر سلباً على التقدم صوب تحقيق لامركزية فعالة. وينبغي تقديم الدعم المناسب لمجالس المحافظات التي تتسم بأهمية حيوية في إقامة إدارة حاكمة لا مركزية وتشاركية للمساعدة على ضمان فعالية إيصال الخدمات للسكان. وفضلاً عن ذلك، ينبغي إرساء توزيع واضح للمسؤوليات بين مجالس المحافظات ونظام المشيخات.

ويمثل موضوع المنازعات الحدودية بين المشيخات أيضا مصدر محتملا للتوترات لا بد من معالجته. كما أن ضمان الفعالية لسير عمل البرلمان يشكل حاليا تحديا كبيرا، وبخاصة فيما يتعلق بالنهوض بمسؤولياته في مجالي التشريع والرقابة.

الحكم الرشيد

٥٠ - أشار العديد من تهاورا مع بعثة التقييم إلى أن تنامي السخط العام بشأن الفساد الذي يشوب إدارة إيرادات الدولة يمثل مشكلة خطيرة يتعين أن تتصدى لها الحكومة على وجه الاستعجال. وقد جرى مؤخرا تعزيز لجنة مكافحة الفساد التي أنشأها الرئيس كبة منذ خمس سنوات بتزويدها بمزيد من الموظفين الدوليين والوطنيين. وأبلغت البعثة أن من المتوقع تعيين قاضيين ومدعين خاصين مع منظمة كومونولث في المستقبل القريب للنظر في دعاوى الفساد الخطيرة. كما اعتمدت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في شباط/فبراير فيما يجري حاليا التحقيق مع ستة وزراء في الحكومة بتهمة الفساد. ومن الضروري أن تقدم الحكومة كامل الدعم للجنة مكافحة الفساد وأن تتخذ خطوات عملية لمحاربة الفساد بصورة فعالة، إذ أن انتشار السخط بشأن هذه المسألة ينطوي على خطر قد يهدد الاستقرار.

الشباب والمسائل الاجتماعية الأخرى

٥١ - لا سبيل إلى تحقيق سلام دائم دون التصدي للتهميش الملموس على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولمشاكل الشباب في سيراليون. وقد عملت وزارة الشباب والرياضة مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على معالجة القضايا المتصلة بالشباب، ولا سيما مشكلة البطالة، وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب التي وُضعت لهذا الغرض. ويجب أيضا تقديم دعم متواصل لمبادرات توليد فرص العمل لصالح الشباب، بما في ذلك الفئات المستضعفة مثل الفتيات والمبتوري الأطراف والجنود الأطفال المسرحين مع إيلاء اهتمام خاص لكفالة حقوق الطفل وحمايته ورفاهه.

٥٢ - وقد اضطلعت المرأة بدور حاسم في كفالة العودة إلى الحكم الديمقراطي في سيراليون. ومما له أهمية حيوية مواصلة دعم جهود تمكين المرأة، وتعزيز دورها باعتبارها صانعة السلام وبانية السلام وذات دور رائد في حكم سيراليون وتنميتها مستقبلا.

إصلاح قطاع العدالة

٥٣ - تأخر إصلاح قطاع العدالة بسبب غياب التمويل والموظفين المؤهلين والبنى الأساسية، مما يزيد من تفاقم مشاكل الوصول إلى العدالة وتوفيرها في الوقت المناسب.

وسوف تستمر في المستقبل القريب الضغوط الشديدة التي يواجهها النظام القضائي، سواء في ذلك المحاكم الوطنية أو القضاة والمحاكم المحلية أو محاكم المشيخات، غير أنه سيفيد في المدى القريب من زيادة المساعدة اللوجستية ومن الدعم المجتمعي، بما في ذلك الوسائل التقليدية لفض المنازعات. ويتجلى انعدام سبل الوصول إلى العدالة بصورة سافرة خاصة في مناطق المقاطعات حيث تسود ظروف عمل ومعيشة سيئة مما لا يشجع القضاة الأكفاء على أداء الخدمة.

الجوانب المتعلقة بقطاع الأمن

٥٤ - ينبغي تقديم مزيد من الدعم للهيكल الأمني في سيراليون، بما في ذلك مكتب الأمن الوطني ولجان الأمن على مستوى المقاطعات والمناطق، بهدف بناء قدراتها. وتقديم الدعم بوجه خاص لإقامة نظم للإنذار المبكر لمواجهة المشاكل الأمنية المحتملة. ويجب فضلا عن ذلك تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني والزعماء التقليديين ومجالس المقاطعات المنتخبة تيسيرا لحل الصراعات والمنازعات المحلية بالوسائل السلمية. غير أن الموضوع الأكثر مدعاة للقلق هو ما تعانيه الشرطة والقوات المسلحة من أوجه النقص في الوسائل اللوجستية، وخاصة فيما يتعلق بمعدات الاتصال وأماكن الإيواء، وهو ما يعيق مواصلة نشر أفراد الشرطة في أرجاء البلد ويقوّض قدرات القوات المسلحة في مجال العمليات.

الاستراتيجية الإعلامية

٥٥ - واصلت البعثة القيام بدور مهم في إطلاع وسائط الإعلام والجمهور على الأنشطة التي يضطلع بها كل من البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وعلى الإصلاحات الحكومية وبرامج المجالس المحلية. وسيؤد انسحاب البعثة هاجسا رئيسيا يتمثل في اتساع الهوة الإعلامية بسبب الغياب الحالي لأي سياسة إعلامية حكومية واضحة المعالم. لذا يتعين على الحكومة أن تشرع في وضع برنامج استباقي تصوغ فيه سياسة إعلامية تأتي وليدة مشاورات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وينبغي أيضا تشجيع الحكومة على إنشاء شبكة إذاعية تغطي البلد بأسره وتأخذ على عاتقها مواصلة الدور الذي كانت تضطلع به البعثة قبل انسحابها. كما ينبغي القيام بخطوات تُدمج أمد الإنجازات الهامة التي حققتها إذاعة البعثة والمبادرات المحلية ومنها إذاعة Talking Drums.

الاستدامة الاقتصادية

٥٦ - يمكن أن تفيد سيراليون من الدعم المتواصل المقدم للمبادرات الاقتصادية المستندة إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك في سياق برامج الإنعاش الجاري تنفيذها. وينبغي لهذا الدعم أن

يركز بشكل خاص على توفير الاعتمادات وغير ذلك من الحوافز للأعمال التجارية الصغيرة والمشاريع التعاونية، وعلى الدعم الهيكلي للأسواق غير المنظمة بما يتيح توليد المداخيل وتحقيق النهوض الاقتصادي. وسيكتسي بأهمية خاصة في هذا المجال تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعت الحكومة صيغتها النهائية أخيراً، إذ ستقدّم هذه الورقة ضمن وثائق استراتيجيات ومشاريع أخرى خلال اجتماع الفريق الاستشاري في باريس يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، حيث يتوقع حضور كبار الشركاء الإنمائيين والمناخين لسيراليون. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يُعقد بالتزامن مع هذا الاجتماع منتدى للقطاع الخاص لتعزيز الاستثمار.

تاسعا - الخيارات المتاحة لفترة ما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٥

٥٧ - وكما أشير في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/987) يتمثل الهدف النهائي لتقليص حجم البعثة في كفالة نقل المسؤولية عن الأمن في سيراليون من الأمم المتحدة إلى حكومة سيراليون بشكل تدريجي ومخطط ومنظم. وفي هذا الصدد، باتت الحكومة رسمياً الجهة الأولى المسؤولة عن الأمن في أنحاء البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وهي تواصل منذ ذلك الحين تعزيز قدراتها في هذا المجال.

٥٨ - ويسود الرأي لدى غالبية سكان سيراليون وأصحاب المصلحة الدوليين الذين التقاهم فريق التقييم بأن حالة الاضطراب المدني التي قد تنجم عن عدم تحسن الاقتصاد ومستويات المعيشة بشكل عام لغالبية السكان، قد تشكل، رغم غياب التهديدات الأمنية الخارجية، أكبر خطر يلحق بالسلم والأمن في البلد. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يستلم القطاع الأمني زمام المسؤولية عن الأمن في البلد بشكل فعال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وذلك رهناً بتوفير المساعدة المطلوبة.

٥٩ - وعلى ضوء هذه الخلفية، شددت أغلبية الفرقاء الوطنيين والدوليين المعنيين على ضرورة استمرار انتشار الوجود المتبقي للبعثة حتى نهاية العام ٢٠٠٥ التي ينبغي بعدها إنهاء ولايتها. ومن شأن ذلك إتاحة الوقت لمواصلة تعزيز قطاع الأمن في سيراليون والسماح في الوقت نفسه بانتقال سلس من مرحلة حفظ السلام إلى فترة ما بعد البعثة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم البعثة حالياً مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بتنفيذ خطة للفترة الانتقالية أعدها معاً كي ترسم إطاراً يمكن المجتمع الدولي من مواصلة مشاركته في أحوال سيراليون في أعقاب انسحاب البعثة من البلد، كما تشدد في الوقت نفسه على الدور الوطني الرئيسي في الاضطلاع بعملية التنمية.

٦٠ - ومن شأن هذا الخيار أيضا أن يسمح بمعالجة عدد من المهام المتبقية، ومنها مواصلة توفير الأمن للمحكمة الخاصة خلال العام ٢٠٠٥ ووضع الترتيبات الكفيلة باستمرار توفير الدعم الأمني للمحكمة بعد مغادرة البعثة، وتقديم الدعم لتجنيد وتدريب أفراد الشرطة والقوات المسلحة في سيراليون وتعزيز القدرات الوطنية على حماية حقوق الإنسان.

٦١ - وسيكون بقاء البعثة حتى نهاية العام ٢٠٠٥ هاما بدوره لطمأنة السكان بأن الأمم المتحدة لن تترك سيراليون تماما بل أنهما في صدد تكييف استراتيجيتها في ضوء التحديات الجديدة. وعلاوة على ذلك ستعمل البعثة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وإلى حين انتهاء ولاية البعثة، على الاضطلاع بالمهام الرئيسية المحددة بموجب خطة الفترة الانتقالية ومن بينها المهام المتصلة بتقديم الدعم لتعزيز سلطة الدولة، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع التنقيب عن الماس، ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وغير ذلك من المهام.

٦٢ - ورغم أن من الواضح أن سحب القوة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ينطوي على خطر محسوب. إلا أن ما سيخفف من هذا الخطر هو التزام المملكة المتحدة الإبقاء على الفريق الاستشاري الدولي للتدريب العسكري الذي تقوده المملكة المتحدة والذي سيواصل تدريبه للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون حتى عام ٢٠١٠ على الأقل، مع إمكانية استخدام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في حالات الطوارئ. لذا أقترح إجراء دراسة عن الآثار اللوجستية والسياسية والقانونية المترتبة على تعهد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الاضطلاع بأنشطة عبر الحدود في أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بما في ذلك إمكان توفير الأمن للمحكمة الخاصة، كما هو مشار إليه في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ أعلاه، على أن تقدّم الدراسة إلى مجلس الأمن بحلول تموز/يوليه.

عاشرا - اعتبارات مطروحة بشأن وجود الأمم المتحدة لفترة ما بعد البعثة

٦٣ - رغم النجاح في إعادة الاستقرار إلى سيراليون لا يزال بناء سلام دائم يواجه تحديات خطيرة. فمع أن مؤسسات الدولة باتت قادرة على توفير خدمات الأمن الأساسية تتجلى الحاجة إلى بذل جهود حثيثة في مجال بناء القدرات لتعزيز قدرة الحكومة على الاضطلاع بمهامها. لذا قد يكون من المرجح، بعد إنهاء ولاية البعثة، ضرورة الإبقاء على وجود قوي لمنظومة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل مواصلة بناء السلام عن طريق تعزيز أساليب الحكم السياسي والاقتصادي وكذلك بناء القدرات الوطنية للحيلولة دون نشوب الصراع.

٦٤ - ولا تزال المناقشات جارية بين الشركاء من الأمم المتحدة، ولاسيما إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ولاية هذا الوجود وهيكله وتمويله. كما يجري

النظر في عدد من الخيارات مع التركيز بشكل خاص على ما يكفل تمكين منظومة الأمم المتحدة من القيام بشكل منسق ومتكامل تماما وبالتشاور الوثيق مع الفرقاء الوطنيين المعنيين، من وضع وتنفيذ استراتيجية لبناء السلام قابلة للاستمرار في سيراليون. ولأغراض المتابعة ينبغي لهذا الوجود أن يراعي التوصيات الواردة في تقرير المؤرخ ٢١ آذار/مارس "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" في ما يتعلق بتوفير دعم متواصل لبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. ومن الواضح أن سيراليون تنطوي على طائفة فريدة ومركبة من التحديات، كما تحفل في الوقت نفسه بفرص لإطلاق نهج ريادي جديد لإدامة السلام. وقد طلبت التعجيل في اختتام المشاورات بهذا الشأن في أيار/مايو عازماً بعد ذلك على العودة إلى المجلس بتوصيات نهائية.

حادي عشر - إنهاء الوجود المتبقي للبعثة

٦٥ - سيستلزم الأمر أربعة أشهر كحد أدنى لسحب القوة المتبقية من قواعدها في كينما وبو وفريتاون وإغلاق المواقع العشرة للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، وإعادة الأفراد إلى أوطانهم وشحن المعدات برا وبحرا. وبذلك ستغادر جميع الوحدات العسكرية، بما في ذلك المراقبون العسكريون، منطقة البعثة بدءاً من منتصف آب/أغسطس تقريبا، على أن ينجز القسم الأكبر من عمليات الانسحاب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وستضع البعثة بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة، خطة لمواصلة تقليص حجم القوة. وتحقيقا لمغادرة سلسلة تكفل في الوقت نفسه الإبقاء على قدرة تشغيلية محدودة، سيعلن عن إنهاء عمليات الكنايب تباعا ويعاد أفرادها إلى أوطانهم بعد ذلك. وستكون الكتيبة النيجيرية في فريتاون آخر الوحدات المغادرة. كما سيتعين وضع ترتيبات أمنية جديدة للمحكمة الخاصة بحلول مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لإتاحة الوقت لتسليم سلس لمسؤوليات السرية النيجيرية التي توفر حاليا الدعم الأمني للمحكمة، تمهيدا لمغادرتها.

ثاني عشر - القضايا المتعلقة بدعم البعثة

٦٦ - من المقرر تصفية البعثة خلال فترة قوامها ستة أشهر. لذا فإن البعثة عاكفة على إعداد مشروع خطة تصفية وخطة أولية للتصرف في الموجودات بحيث يتم إنجازهما بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. كما حددت البعثة الموجودات التي قد تكون مفيدة لتعزيز قدرات حكومة سيراليون. وبلغت قيمة جرد موجودات البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ نحو ٧١,٩ ملايين دولار حيث من المقترح منح نسبة ١٢ في المائة منها لحكومة سيراليون مع

نقل الموجودات المتبقية إلى كيان الأمم المتحدة المكلف بالمتابعة في سيراليون أو إلى غيره من بعثات حفظ السلام والمكاتب التابعة للأمم المتحدة، تمهيدا لشطبها أو التصرف فيها تجارياً.

٦٧ - وبتقليص حجم البعثة، زاد معدل تبديل الموظفين الدوليين بسبب انتقالهم إلى بعثات جديدة وموسعة، ما أدى إلى انخفاض عدد المهارات المتاحة في البعثة. وتعكف البعثة، بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة، على استكشاف مختلف الآليات الكفيلة باستبقاء أو استبدال الموظفين من أصحاب الخبرات بهدف إنجاز المهام التي يتطلبها تنفيذ الولاية، وكفالة تصفية البعثة بشكل منتظم بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه تعمل البعثة مع مقر الأمم المتحدة على نحو وثيق لإعادة نقل الموظفين من أصحاب الخبرات إلى بعثات أخرى على النحو المطلوب، في الوقت المناسب وبشكل منظم.

ثالث عشر - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - أتاحت الحالة السياسية والأمنية الهادئة عموماً في سيراليون إحراز مزيد من التقدم نحو توطيد السلام في البلد. وبدعم من البعثة وشركاء التنمية، خطت حكومة سيراليون في اتجاه أُنجاز المعايير المتعلقة بتحقيق الاستقرار في البلد وبسحب الوجود المتبقي للبعثة. كما واصلت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون بشكل خاص بناء قدراتهما بما يكفل اضطلاعهما بالمسؤولية الفعلية عن الأمن في البلد. وكان مشجعاً في هذا الصدد ملاحظة عدم وقوع حوادث أمنية تستدعي طلب دعم من البعثة منذ أن سلّمت البعثة المسؤولية الأولى عن الأمن في أنحاء البلد إلى الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم في توحيد سلطة الدولة مع بدء المجالس المحلية للمقاطعات والمناطق القيام بمهامها في وقت وسّعت الشرطة انتشارها في أنحاء البلد. كما واصلت عائدات صادرات الماس ارتفاعها مع تحسين الحكومة سيطرتها على قطاع استخراج الماس. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ما يتعلق بالمعايير، عززت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا انتشارها في أنحاء ليبيريا. بما في ذلك المناطق المتاخمة لسيراليون. ويسهم هذا الأمر، مع ما يرافقه من استمرار انتشار بعثة الأمم المتحدة في المقاطعة الشرقية من سيراليون، في تحسّن الحالة الأمنية في المناطق الحدودية من البلد. ويسود الاعتقاد حالياً بأن سيراليون لا تواجه في الوقت الراهن أي تهديدات أمنية خطيرة من الخارج.

٧٠ - إلا أن الحالة في سيراليون لا تزال هشّة وما زال يتعين القيام بالكثير لمعالجة الأسباب الكامنة للصراع في البلد توصللاً لاستقرار دائم وتحقيقاً لانتعاش وطني طويل الأجل. وفي هذا الصدد يستلزم إيلاء تعزيز قطاع الأمن اهتماماً خاصاً في الأجل الطويل. ورغم المساعدة

المقدمة من المانحين، لا تزال القوات المسلحة والشرطة في سيراليون تعانيان نقصا كبيرا في المعدات، كما أن انتشار الشرطة في المقاطعات لم يتحقق بالكامل. وفي هذا الخصوص أود مرة أخرى أن أناشد المانحين النظر في المساهمة بسخاء في تقديم المساعدة العاجلة التي يحتاج إليها القطاع الأمني في سيراليون.

٧١ - كما تحتاج المجالس المحلية إلى دعم متواصل من أجل تحسين قدراتها على توفير الخدمات الأساسية للسكان. ويجب أيضا التعجيل ببذل الجهود الجارية حاليا من أجل توزيع المسؤوليات بين مجالس المقاطعات ونظام المشيخات المحلية بشكل واضح. وبالإضافة إلى ذلك يتعين على الحكومة اتخاذ مزيد من الخطوات في اتجاه إعادة بسط سيادة القانون. بما في ذلك ما يتم عبر تطبيق إصلاح شامل للنظامين الجنائي والقضائي وبناء القدرات من أجل قضاء مستقل ونزيه يستفيد منه جميع مواطني سيراليون ويسهم إسهاما فعالا في توطيد السلام وفي حماية حقوق الإنسان.

٧٢ - ومن الضروري الإفادة من التقدم الذي أُحرز بمساعدة البعثة والشركاء الآخرين في مجال حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتم من خلال إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وينبغي حث الحكومة على متابعة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة التي قدمت تقريرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وسيشكل الرصد المتواصل لحالة حقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات عنصرا بالغ الأهمية في توطيد السلام في سيراليون. وفي هذه الأثناء ينبغي معالجة قضايا إصلاح القانون الانتخابي على نحو عاجل إذا ما أُريد لانتخابات العام ٢٠٠٧ أن تكون حرة وعادلة وأن تجرى وفقا للمعايير الدولية. وفي الوقت نفسه واصلت المحكمة الخاصة أعمالها بشكل مرضٍ. وينبغي السماح للقانون بأن يأخذ مجراه في العملية القضائية التي بدأ سيرها بصدور قرارٍ الاتهام في حق الرئيس الليبيري السابق تشارلس تايلر والقائد السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة جوني بول كوروما، وقرارات المحكمة اللاحقة المتصلة بالقرارين المذكورين.

٧٣ - وكان الانتعاش الاقتصادي محدودا في البلد خلال فترة ما بعد الصراع إذ بقيت المستويات المعيشية للغالبية العظمى من السكان عند خط الفقر، الذي يشكل، فضلا عن ذلك بطالة الشباب الواسعة النطاق، مع ما يصاحب ذلك من استياء شعبي إزاء بطء التقدم الذي تحرزه الحكومة في مكافحة الفساد وفي تحسين طريقة إدارة عائدات الدولة، قضايا يتعين معالجتها على عجل بهدف المحافظة على الاستقرار.

٧٤ - وينبغي للحكومة أن تستفيد بالكامل من الفرصة التي يتيحها اجتماع الفريق الاستشاري في حزيران/يونيه لوضع الخطوط العريضة لبرنامج عمل يتعلق بمجالات رئيسية

منها تنفيذ الإصلاحات وبناء قدرات المؤسسات ومعالجة بطالة الشباب ومكافحة الفساد. وإني أؤيد بقوة الجهود المبذولة حالياً في سبيل تشجيع مشاركة المانحين على مستوى رفيع في هذا الحدث الهام. وفي هذا الصدد، أود أيضاً في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة التي تمر بها سيراليون، أن أحث المانحين على النظر في تقديم تبرعات سخية من أجل تنفيذ المشاريع الواردة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من المبادرات الحيوية المتعلقة بالإنعاش والتنمية.

٧٥ - وقد شكّل مؤتمر قمة زعماء بلدان اتحاد نهر مانو الذي عُقد بكواندو في شباط/فبراير خطوة هامة أخرى نحو تعزيز الحوار والتعاون بين سيراليون وغينيا وليبيريا. وينبغي تشجيع هذه البلدان الثلاثة على مواصلة الجهود الرامية إلى وضع نهج تعاوني للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. كما أن تقديم مزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تفعيل أمانة اتحاد نهر مانو وغيرها من الهياكل سيكون أمراً حيوياً للنهوض بهذا النهج.

٧٦ - ولا تزال قضية الخلاف على الأرض المتعلقة بقرية ينغا الحدودية تشكل مصدر توتر بين غينيا وسيراليون. وقد يكون من المجدي أن تستفيد الحكومتان من الخطوات التي جرى اتخاذها في الأشهر الأخيرة في ما يتعلق بهذه القضية وأن تعطيا أولوية الاهتمام بوضع وتنفيذ خطة تُيسر إيجاد حل مبكر لهذه المسألة. وقد أصدرت تعليماتي لممثلي الخاص في سيراليون لتقديم مساعدة فعالة في هذا الخصوص.

٧٧ - وقد انعكس تحقيق مزيد من الاستقرار في الوضع بليبيريا انعكاساً إيجابياً على مجمل الوضع في المنطقة دون الإقليمية. إلا أنه ما زال من الواجب أن ترصد بدقة التطورات التي سيشهدها البلد قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ثم خلال الفترة المؤدية إلى تنصيب الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تحسباً لإمكانية امتداد آثارها إلى سيراليون. كما يؤمل في إحراز تقدم في كوت ديفوار من أجل التنفيذ الكامل وغير المشروط لاتفاق بريتوريا المبرم في ٧ نيسان/أبريل، لأن من الواضح أن استمرار الأزمة في كوت ديفوار أو حالة عدم الاستقرار في غينيا يمكن أن يؤديا إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها سيراليون.

٧٨ - وبعد إجراء تقييم دقيق للحالة، فإنني أرى أن الحكومة، مدعومة من جانب الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة فضلاً عن المانحين الثنائيين، وهما الجهتان الأنسب لبناء القدرات في فترة ما بعد الصراع، هي أفضل من يواجه التحديات التي تعترض كفالة توطيد السلام. لذا من المطلوب تعديل استراتيجية تدخّل الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا

الصدد، وكما أشير إليه في الفقرات ٥٩-٦١ أعلاه، أود أن أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية وجود البعثة في سيراليون لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى نهاية العام ٢٠٠٥.

٧٩ - وينبغي للحكومة أن تستفيد بالكامل من هذه الفرصة الفريدة السانحة التي يوفرها استمرار وجود البعثة من أجل مواصلة تعزيز قطاع الأمن بما يكفل أمنا فعالا يسود أنحاء البلد، مدعومة في مسعاها هذا بحصولها على المساعدة المطلوبة في الوقت المناسب، ومن أجل مواجهة التحديات التي تصادفها.

٨٠ - وبالنظر إلى القيود اللوجستية الوارد وصفها في الفقرة ٦٥ أعلاه، أود أيضا أن أوصي بأن يبدأ التقليص التدريجي للبعثة في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٥ على أن ينجز بشكل أساسي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ثم تبقى أحر كتيبة للمشاة والموجودات الجوية محافظة على كامل قدراتها التشغيلية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وهو الموعد الذي يصبح فيه بالإمكان معرفة نتائج الانتخابات في ليريا. وإتاحة إنجاز التخطيط والاستعدادات اللوجستية في الوقت المناسب من أجل تحقيق انسحاب منظم للبعثة، سيكون من الأساسي أن يتخذ مجلس الأمن في وقت مبكر قرارا يتعلق بجملة أمور منها الترتيبات الوارد وصفها في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر من هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، ففي حال وقوع تهديد خطير للحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية أو داخل سيراليون في الأشهر المقبلة، سأعود إلى مجلس الأمن لأقدم التوصيات المناسبة، بما في ذلك إمكان إدخال تعديلات على الجدول الزمني لانسحاب البعثة.

٨١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق تقديري لمجلس الأمن وللبلدان المساهمة بقوات وعناصر الشرطة وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وشركاء الأمم المتحدة الآخرين لما يقدمونه من دعم متواصل من أجل توطيد السلام في سيراليون. وأود أيضا أن أشيد بممثلي الخاص داودي نغيلوتوا مواكاواغو وجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة لإسهامهم المتواصل في كفالة تحقيق الأمن والاستقرار والإنعاش الوطني في سيراليون.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون
قوام البعثة من الأفراد العسكريين والشرطة المدنية
(في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

البلدان	العنصر العسكري				عنصر الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	
الاتحاد الروسي	٨	٣	١١٠	١٢١	٢
الأردن	٦	٣	٦٩	٧٨	٢
ألمانيا			٨	٨	
إندونيسيا	٦			٦	
أوروغواي	٥			٥	
أوكرانيا	٣	٣		٦	
باكستان	٧	١١	١ ٢٥٦	١ ٢٧٤	٢
بنغلاديش	٨	٨	٢٣٢	٢٤٨	٢
بوليفيا	٣			٣	
تايلند	٣			٣	
تركيا					
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تترانيا المتحدة	٦			٦	
الدانمرك	١			١	
زامبيا	٦	٢		٨	٧
زمبابوي					٦
سري لانكا					٤
سلوفاكيا	١			١	
السنغال					٣
السويد	١			١	٣
الصين	٣			٣	
غامبيا	٨			٨	٢
غانا	٣	٥	٧٥٦	٧٦٤	٥
غينيا	٥			٥	
قيرغيزستان	٢			٢	

البلدان	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
كرواتيا	٦			٦
كندا	٣			٣
كينيا	٦	٦		١٢
مالي	٤			٤
ماليزيا	٥			٥
مصر	٦			٦
ملاوي				٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٨	٥		١٣
موريشيوس				٢
ناميبيا				٢
النرويج				٣
نيبال	٥	٢		٧
نيجيريا	٦	٥	٧٥٠	٧٦١
نيوزيلندا	١			١
الهند				٥
المجموع	١٣٧	٥٣	٣ ١٨١	٣ ٣٧١

